

منوعات

MEDIA

صحافيو السودان

الخرطوم - عبد الحميد عوض

يواجه صحافيون سودانيون انتهاكات كبيرة لعملهم فقد دهمت قوات أمنية، الخميس، مكتب تلفزيون «العربي» أخبار» ببرج النيلين بالخرطوم، واعتقلت 4 من العاملين، هم المراسل وائل محمد الحسن والمشرف على عمل المكتب إسلام صالح، والمصور مازن أونوو، ومساعد

أبو بكر علي، وأفرجت عنهم بعد عدة ساعات. وكانت شبكة «العربي» دعت إلى الإفراج عن فريقها العامل في الخرطوم بشكل فوري، محملة السلطات السودانية المسؤولية كاملة عن سلامته. وأكدت في بيان لها، أن تغطيتها للشأن السوداني تستند بشكل كامل إلى المعايير المهنية، وأن الفريق العامل يملك كل التراخيص القانونية اللازمة لاداء مهمته الصحافية من دون

عوائق. وتعرض رئيس تحرير موقع السياسي الإخباري، عثمان فضل، برفقة الصحافي بكري خليفة، لمحاولة دهس بواسطة عربية عسكرية بالقرب من حديقة القرشي، أثناء قيام قوات أمنية مشتركة بعملية فض للاحتجاجات. فيما تعرضت الصحافية شمائل النور، لضرب مبرح من قبل قوات الأمن، حسب شهود عيان. ودانت شبكة الصحافيين السودانيين ما حدث

للصحافيين، وعدته سلوكاً إجرامياً يُنافي المواثيق الدولية لحماية الصحافيين، وحملت الشبكة في بيان «سُلطة الأمر الواقع»، سلامة الزملاء المعتقلين، مشيرة إلى أن الصحافية والإعلام بالسودان يواجهان استهدافاً مُمنهجاً وانتهاكات مُستمرة، تصاعدت بطريقة غير مسبوقة منذ وقوع الانقلاب العسكري في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

تراجع «استثنائي» لحرية التعبير في المغرب

كشفت «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» عن تراجع غير مسبوق لحرية الصحافة والتعبير في المغرب خلال عام 2021، ما تخلّله اعتقالات وأحكام بالسجن، وسط تضييق أثر حال الطوارئ الصحية

الرباط - عادل نجدي

أشار تقرير حقوقي، صدر الخميس، إلى أن المغرب شهد عام 2021 «تراجعاُ استثنائياً وغير مسبوق في ما يخص حرية الرأي والتعبير، والإعلام والصحافة والتدوين، إذ استمرت الاعتقالات والمحاكمات التي طاولت الصحافيين والمدونين».

وكشف التقرير الذي أصدرته «الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» (أكبر تنظيم حقوقي غير حكومي في المغرب) عن متابعة 170 حالة اعتقال، بينها تلك التي صدرت بشأنها أحكام، وهي حالات مسّت عدداً من الصحافيين والمدونين، والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان، وناشطي الحركات الاجتماعية، ولا سيما المدرسين الذين فرض عليهم التعاقد، أو إثر الأحداث الاجتماعية التي عرفتها مدينة المضيق، وقبيلة الزركان في إقليم جرسيف، ومدينة كلميم، وقلعة مكونة بومالين دادس، أو عقب الاحتجاجات الرافضة لفرض جواز التلقيح في مراكش وطنجة.

وسجلت الجمعية، في تقريرها حول واقع الحريات العامة في المغرب خلال 2021، أنه «على الرغم من تزايد عدد الجمعيات في البلاد الذي وصل إلى ما يفوق المائتين بحلول نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وعلى الرغم من تأكيد الدستور على الحق في تأسيسها، فإنّ العديد منها تجد صعوبات عند التأسيس، أو حين إعادة تجديد هياكلها الوطنية والمحلية، وتواجه قيوداً وحصاراً غير قانوني للحد من فاعليتها، ويتعلّق الأمر تحديداً ببعض الجمعيات العاملة في المجال الحقوقي التي تعتبرها السلطات مزعجة، لأنها غير موالية أو مسايرة لخطاب الدولة».

ولفتت إلى أنه مع إعلان حالة الطوارئ الصحية «تفاقت ممارسات منع الدولة وأجهزة السلطة الإدارية لعمل الجمعيات المناضلة بصفة خاصة»، مسجلة أنّ «التدخل العنيف للقوات العمومية (الرسمية)، والمنع والقمع، أصبحت قاعدة أساسية خلال سنة 2021، ومع

تفاقت ممارسات منع الدولة لعمل الجمعيات المناضلة

المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بذلك، وأساساً المبادئ العشرة بشأن التجمعات السلمية».

التقرير سجل كذلك «تحويل حالة الطوارئ الصحية إلى حالة استثناء غير معلنة، لم تحترم خلالها الدولة بصورة عامة مبدئي الضرورة والتناسب، أو

ما يسمى بمبادئ سيراكوزا»، منتقداً «استعمال أسلوب تطويق التجمعات السلمية ومنع الالتحاق بها، وإغلاق المنافذ المؤدية إلى مكان التجمع، مما يشكل عقاباً للمحتجين، ومساً بالحق في التجمع السلمي، وأيضاً انتهاكاً لحقوق أخرى، بفعل الاحتجاز التعسفي وعرقلة حرية التنقل».

إلى ذلك، طالبت الجمعية الحقوقية، في تقريرها، بإطلاق سراح كافة معتقلي حرية الرأي والتعبير، وحماية الحق في التظاهر والتجمع السلميين، ووقف المتابعات في حق العديد من الصحافيين والمدونين ورواد مواقع التواصل الاجتماعي والمحتجين سلمياً من مدرسين مفروض عليهم التعاقد ومعطلين، وناشطين حقوقيين، ومواطنين احتجوا سلمياً للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، وفضحي الفساد، وغيرهم.

وشددت على ضرورة رفع حالة الطوارئ الصحية مع ضرورة التحديد الزمني ومع قاعدة التناسب المشار إليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ووقف كل الإجراءات والتدابير الجارية الماسة بحقوق الإنسان، وخاصة حرية الرأي والتعبير والإعلام والفكر والضمير، والحق في تأسيس الجمعيات، والحق في التظاهر والتجمع السلمي.

كما دعت إلى إلغاء كل الفصول المقيدة لحرية الصحافة، وإلغاء الفصول الجزرية والسالبة للحرية في قضايا النشر والصحافة الواردة في القانون الجنائي، لضمان ملاءمتها مع «المادة 19» من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والكف عن استعمال قضايا الحق العام لمحاكمة الصحافيين بسبب عملهم الصحافي، كما أكد ذلك فريق العمل الأممي المعني بالاعتقال التعسفي في الرأي الصادر سنة 2018. كما طالبت بإلغاء القيود المفروضة على الجمعيات، خصوصاً المدافعة عن حقوق الإنسان، وإجبار السلطات الإدارية على تسليم الوثائق وتسليم وصل الإيداع فوراً، مع الإسراع في تنفيذ الأحكام القضائية التي صدرت لفائدة الجمعيات في هذا الشأن.



المنع والقمع أصبحا قاعدة أساسية خلال 2021 (فاصل سنا/فرانس برس)

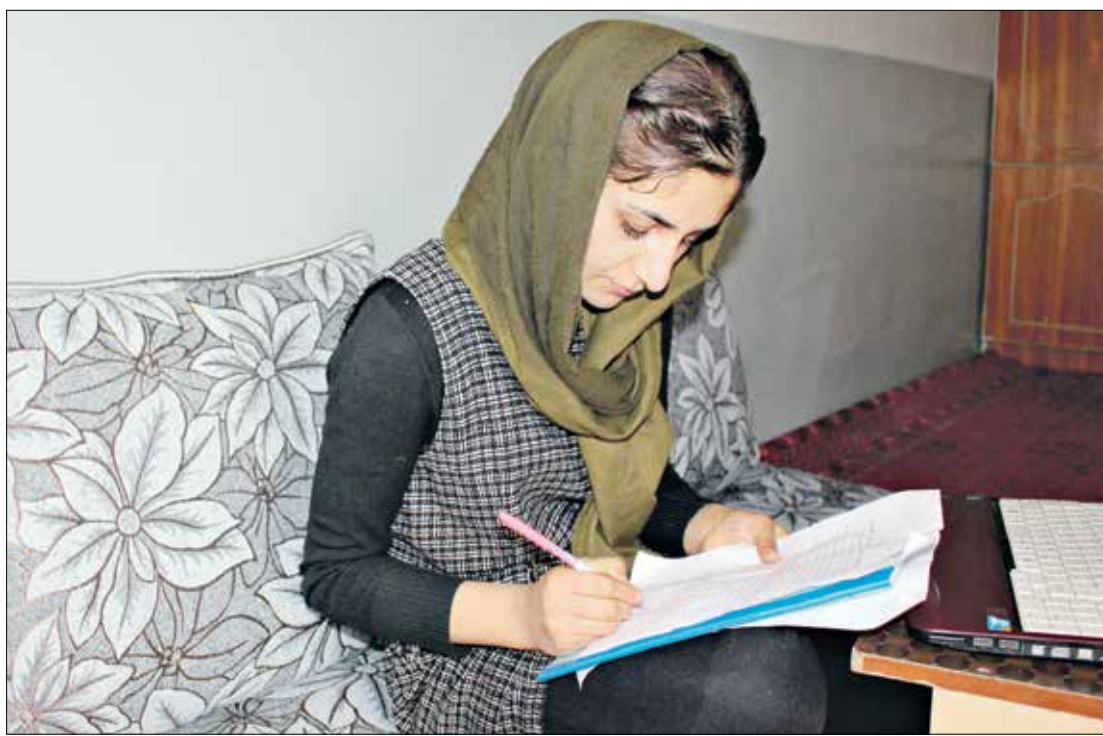
صنوبر بارسا... صحافية أفغانية لا تعرف مصيرها

كابول - صبغة الله صابر

ثمة حكايات كثيرة للإعلاميات في أفغانستان، تحديداً اللاتي فررن منهن، لكنّ قليات من الإعلاميات بقين في البلاد، رغم كل القيود والضغوط وتغيبهن عن وسائل الإعلام. من هؤلاء، الإعلامية الشابة صنوبر بارسا صديقي، والتي عملت سابقاً في وسائل إعلام مختلفة، لكنّها، بعد سيطرة حركة «طالبان» على كابول في أغسطس/ آب الماضي، التزمت منزلها، وهي اليوم لا تعرف مصيرها وشكل مستقبلها، بينما كل الجهود التي بذلتها للخروج من البلاد لم تتكلل حتى الآن بالنجاح.

تقول صنوبر بارسا لـ«العربي الجديد» إنّ «الوضع في أفغانستان سيئ للغاية، وتضيف «نحن خسرننا كل ما أحرزناه خلال عقدين ماضيين. نعم، يتقاسم الرجال والنساء كل ما حل ببلدنا، ولكنّ معاناة المرأة أكبر بكثير مما تصوره وسائل الإعلام. المرأة الأفغانية خاضت مجال الإعلام ليس فقط حياً فيه بل كانت تلك وسيلة رزق للكثيرات». تؤكد بارسا صديقي أنّ «95 في المائة من الإعلاميات في وسائل إعلام محلية اختفين تماماً، ونسبة الخمسة في المائة الباقية من اللاتي ما زلن يعملن يواجهن ضغوطات كبيرة وقيوداً قد ترغمهن على ترك العمل في القريب العاجل».

تطالب الصحافية حكومة «طالبان» بالعمل الجاد من أجل تحسين وضع النساء في أفغانستان، ذلك بعد رفع القيود عنهنّ فيما يتعلّق بعملهنّ، خاصة في مجال الصحافة والإعلام. كذلك تنهت



صنوبر بارسا قدسني توقفت عن العمل والدراسة (العربي الجديد)

95 في المئة من الإعلاميات المحليات اختفين تماماً

بارسا أيضاً، وهي عدم إكمال تعليمها، فهي تدرس في السنة الأخيرة في كلية الإعلام، وكانت تحلم بأن تكمل دراستها هذا العام، لكنّ «طالبان» جاءت وأغلقت أبواب الجامعات الحكومية. وبالتالي، بقيت صنوبر في منزلها منذ ذلك الحين، تنتظر بفارغ الصبر نبأ سماح «طالبان» للجامعات الحكومية بأن تفتح أبوابها. ولكن في الوقت الراهن لا توجد بوادر

لذلك، ما جعل الفتاة الأفغانية، والكثير من مثيلاتها، في حالة حزن دائمة.

منذ ثلاث سنوات، وإلى جانب دراسة الصحافة، كانت بارسا تعمل إعلامية في قنوات أفغانية مختلفة وبكل حب؛ لأنها، كما تقول، «تعشق الإعلام وتسعى لأن تؤسس لها مستقبلاً زاهراً في مجال الإعلام»، غير أنّ الوضع السائد وقيود «طالبان» على النساء يوحيان بأنها لن تصل إلى ذلك الهدف، بحسب ما تقول.

«إننا، نساء أفغانستان، بين السندان والمطرقة، لا ندري إلى أين نسير»، تقول صنوبر بارسا، مضيفة: «حاولنا أن نهرب من البلاد ولكن ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، الآن بقيت لي سنة واحدة من التعليم، إن توقفت، هذا يعني أنني ضيعت كل تلك السنوات من الدراسة... ولكن كيف أكملها والجامعات مغلقة؟ وإذا أكملت التعليم ولم تسمح طالبان لنا بالعمل بعد ذلك، ما فائدة التعليم حينها؟».

وحول المخاطر الأمنية التي تواجهها النساء العاملات في وسائل الإعلام، تقول صنوبر بارسا: «منذ أن باشرت العمل في وسائل الإعلام قبل ثلاث سنوات واجهت مشاكل مختلفة، كلها كانت اجتماعية بسبب الأعراف والتقاليد المتبعة، لكن الآن وبعد سيطرة «طالبان» على الحكم منتصف أغسطس الماضي بدأت أواجه مخاطر أمنية كذلك». وتضيف «ليست النساء وحدهن بل أيضاً الرجال في هذه البلاد يواجهون مخاطر هذه الأيام، إننا نشاهد ونسمع بشكل متواصل الاعتداءات في حق الإعلاميين، وهو أمر مؤسف، ويحذرنا من مزاوله العمل في هذه البلاد».

